

قواعد إثبات الحقائق التاريخية في السيرة النبوية دراسة تحليلية

د. محمد روزمي بن رملي

الملخص

إن نقد متن الحديث عملية مهمة اهتمَّ بها المحدثون قديماً وحديثاً لضمان سلامة الرواية من الخطأ والنسيان والكذب، وقد استخدموا عدة مقاييس لنقد المتن، ومن هذه المقاييس عرض الروايات على الحقائق التاريخية. ولما كانت المغازي والسير تعتبر تطبيقاً لتعاليم القرآن والسنة، فقد بذل العلماء جهودهم لجمع مرويات المغازي والسير ونقدها وتمحيصها حتى يتميز المقبول منها من المردود، وقاموا بعرض هذه المرويات على الحقائق التاريخية. وهذا البحث يتركز على التعريف بأهمية هذا المقياس، وبعض القواعد، لإثبات تلك الحقائق التاريخية عند المحدثين بالنظر إلى تصريفات العلماء في مؤلفاتهم. وسلك الباحث في هذا البحث المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي. الكلمات المفتاحية: نقد المتن، روايات المغازي والسير، الحقائق التاريخية.

(THE METHODS OF DETERMINING HISTORICAL FACTS IN THE HISTORY OF THE PROPHET: AN ANALYTICAL STUDY)

Dr. Muhamad Rozaimi Bin Ramle

Faculty of Science and Humanities, Sultan Idris Education University, 35900
Tanjung Malim, Perak. Email: rozaimi@fsk.upsi.edu.my.

Abstract

Textual criticism of the Prophetic tradition is a process that is emphasized by hadith scholars in the past and present, so that narrations are free from mistakes, forgetfulness and fabrications of the narrators. There are various yardsticks applied by the hadith scholars to criticize the text of hadith. One of the yardsticks is by comparing the text with the historical facts. This is because the narrations of al-Maghāzi and al-Siyar are considered as a practical application of the teachings of the Quran and Sunnah. Hadith scholars put a lot of effort to compile, criticize and scrutinize the narrations of al-Maghāzi and al-Siyar in order to distinguish the sound (sahih) narrations from the weak (dhaif). They had, then, compared these narrations with the historical facts. This research aims at explaining the importance of this yardstick and highlighting the rules to prove the historical facts gleaned from the writings of the hadith scholars. I relied on the inductive and analytical methodologies in this research.

Keywords: textual criticism, narrations of al-Maghāzi and al-Siyar, historical facts

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد! فإن صحة السند وحدها لا يوجب الحكم على المتن بالصحة والثبوت. ولا بد على النقاد أن ينظروا إلى المتن لمعرفة سلامة الخبر من الشذوذ والعلة. ويعد عرض الروايات على الحقائق التاريخية عملية الحكم على المتن. لذا لا بد علينا أن نستوعب هذه القاعدة بدقة متناولين النماذج من تطبيقات المحدثين لها في كتبهم. ومما لا شك فيه أن عملية عرض الروايات على الحقائق التاريخية قد تكلم عنه عدد من أهل العلم قديماً وحديثاً. وقرروا أن روايات المغازي والسير التي تعارض الحقائق التاريخية ينبغي ردها وعدم قبولها في حالة عدم إمكان الجمع بينها وبين تلك الحقائق. وهذه القاعدة ذات الأهمية البالغة إذ الهدف منها تحييص الروايات ونقدها حتى يتميز الصحيح منها من السقيم. فهذا البحث يهدف إلى إبراز القواعد التي يتم من خلالها عملية التعرف على الحقائق التاريخية في السيرة النبوية.

وقد عرفنا أن عملية عرض الروايات على الحقائق التاريخية تم تطبيقه عند المحدثين، وكتب عدد من أهل العلم في هذه القضية، إلا أنهم لم يتناولوا المقاييس التي استخدمها المحدثون لإثبات الحقائق التاريخية، وكما أنهم لم يفضّلوا كيفية اعتبار الأحداث التاريخية من الحقائق التاريخية. فلذلك أرى أهمية الكتابة في هذا الموضوع لإبراز أهمية هذه القاعدة والكشف عن قواعد إثبات الحقائق التاريخية. وإذا كان عرض روايات المغازي والسير على الحقائق التاريخية مهم لضمان سلامة المتن من الأوهام، فالكلام عن قواعد إثبات تلك الحقائق التاريخية أهم؛ لأن عملية العرض لا يمكن إجراؤه بدون التعرف على ما هو ثابت تاريخياً وما لم يثبت. وهذا لا يمكن إلا من خلال التعرف على قواعد إثبات الحقائق التاريخية. وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية: أولها يخص بتاريخ نقد متون الحديث عند المحدثين، والثاني بفوائد عرض مرويات المغازي والسير على الحقائق التاريخية، أما الثالث فهو يتعلق بقواعد إثبات الحقائق التاريخية.

المطلب الأول: تاريخ نقد متون الحديث عند المحدثين:**أولاً: نقد متون الأخبار في زمن النبي ﷺ:**

إن عملية نقد متون الأخبار ليست بأمر هين بل هي ضرورة يلجأ إليها لمعرفة سلامة المتن من الخطأ والاختلاق. فلذلك بدأت هذه العملية منذ زمن النبي ﷺ. والمثال الآتي يدل على أن النبي ﷺ قام بنقد عملية نقد متن الخبر الذي بلغه:

وعن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قاتل أهل خيبر حتى ألجأهم إلى قصرهم، فغلب على الأرض والزرع والنخل، فصالحوه على أن يجلوا منها ولهم ما حملت ركابهم ولرسول الله ﷺ الصفراء والبيضاء ويخرجون منها، فاشتراط عليهم أن لا يكتموا ولا يعييبوا شيئاً، فإن فعلوا فلا ذمة لهم ولا عصمة، فغيبوا مسكاً فيه مال وحلي لحبي بن أخطب كان احتمله معه إلى خيبر حين أجليت النضير، فقال رسول الله ﷺ لعم حبي: «ما فعل مسك حبي الذي جاء به من النضير؟»، فقال: «أذهبته النفقات والحروب»، فقال ﷺ: «العهد قريب المال أكثر من ذلك»، فدفعه رسول الله ﷺ إلى الزبير بن العوام، فمسه بعداب...¹

ظاهر من هذا النقد أن النبي ﷺ انتقد متن الخبر بالعرض على العقل. وذلك متن الخبر مما يستبعد العقل صدقه. وهذه العملية صارت نقطة الانطلاق للصحابة ﷺ لكي يطبقوا عملية نقد متون الأخبار التي وصلتهم.

ثانياً: نقد المتون في زمن الصحابة:

لم تنته عملية نقد المتون بوفاة النبي ﷺ؛ بل استمرت إلى زمن الصحابة ﷺ. إلا أن المتأمل في كتب الحديث يجد أن الصحابة قاموا بنقد متون الروايات الحديثية التي رويت عن بعض الرواة في زمن هم للكشف عن وهمهم فيها. فلذلك نرى من الصحابة كثيراً منهم من طبق هذه العملية مستخدمين عدة مقاييس. ومن المقاييس التي استخدموها عرض الروايات على التاريخ. فهذه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - قد استخدمت قاعدة العرض على التاريخ مقياساً للكشف عن وهم ابن عمر في روايته عن عمرة النبي ﷺ: "رحم الله أبا عبد الرحمن، ما اعتمر عمرة إلا وهو شاهده، وما اعتمر في رجب قط"²؛ وذلك لأن ابن عمر قد وهم لما ذكر أن النبي ﷺ اعتمر أربع مرات إحداهن في رجب.

ثالثاً: نقد المتون بالعرض على الحقائق التاريخية عند العلماء:

من خلال اطلاعي المتواضع لم أجد من فصل موضوع عرض روايات المغازي والسير على الحقائق التاريخية في مؤلف خاص. ولكن هذا لا يعني أنهم لم يستخدموا هذا المقياس للتأكد من سلامة المتن من الوهم والخطأ، إلا أن تطبيقاتهم لهذا المقياس كانت مفرقة في كتب شتى.

¹ أخرجه ابن حبان، كتاب المزارعة، ذكر خبر ثالث يصرح بأن الزجر عن المخابرة والمزارعة اللتين نهي عنهما إنما زجر عنه إذا كان على شرط مجهول، ج11، ص607، رقم الحديث: 5199؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب السير، باب من رأى قسمة الأراضي المغنومة ومن لم يرها، ج9، ص137، رقم الحديث: 18168. وقال ابن حجر: "رجاله ثقات". وصححه شعيب الأرنؤوط وحسنه الألباني. انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج7، ص479؛ والألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح. التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، ج7، ص429.

² أخرجه البخاري في الصحيح، أبواب العمرة، باب كم اعتمر النبي ﷺ، ج2، ص630، رقم الحديث: 1685

أما المعاصرون فقد وجدت منهم البعض الذين كتبوا في موضوع عرض الروايات على الحقائق التاريخية، وجمعوا في كتبهم النماذج التي تدل على أن المحدثين المتقدمين قد طبقوا مقياس العرض على الحقائق التاريخية لنقد المتن. وهذه بعض من تلك الكتب:

(1) "مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين"¹: للدكتور مسفر بن غرم الله الدميني، الذي ذكر في هذا الكتاب عدة مقاييس لنقد متن مرويات السيرة النبوية. وهذه المقاييس هي العرض على القرآن وعلى السنة المتواترة والمشهورة والعرض على الحقائق التاريخية وعلى المسلمات العقلية. إلا أن معظم الأمثلة على كل مقياس من هذه المقاييس التي ذكرها المؤلف ليس داخلاً في باب السيرة النبوية. ومن تصفح كتابه هذا لم ير فيه تطبيقات المحدثين في نقد مرويات المغازي والسير بالعرض على الحقائق التاريخية. الأمر الذي حفزني على أن أكتب في هذا الموضوع محاولاً ذكر الفوائد من تطبيق هذا المقياس على مرويات المغازي والسير وبيان قواعد إثبات الحقائق التاريخية.

(2) "منهجية التأليف في السيرة النبوية" للدكتور عبد الرحمن بن علي السندي²: الذي تناول في هذا الكتاب منهجية التأليف في السيرة النبوية عند ابن كثير. وفصل المؤلف المناهج التي سلك عليها ابن كثير عند نقد روايات المغازي والسير في كتابه "البداية والنهاية". ومن تلك المناهج استدعاء الحقائق التاريخية، حيث رد ابن كثير كثيراً من روايات المغازي والسير لمخالفة الحقائق التاريخية. وأورد المؤلف عدداً من النماذج التي انتقدها ابن كثير بناءً على هذه القاعدة. إلا أن ما كتبه المؤلف فهو متركز على تطبيقات ابن كثير وحده ولم يورد تطبيقات المحدثين الآخرين. وكذلك لم يتطرق المؤلف لبيان قواعد إثبات الحقائق التاريخية عند المحدثين.

(3) "نقد الحديث بالعرض على الوقائع التاريخية"³ للدكتور سلطان سند العكايلة: ومضمون كتابه هذا، واضح من خلال النظر في عنوانه. بدأه المؤلف بذكر منهجية نقد الروايات والمعارضة بينها عند المحدثين، ثم قام بمناقشة منهجية المستشرقين في نقد الأحاديث والرد عليها. وشرع بعد ذلك في بيان العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ، حيث ذكر أن علم التاريخ له تأثير في الحكم على السند بالاتصال والانقطاع. وكذلك أثار علم التاريخ في الحكم على المتن بالنسخ إذا عُلِمَ المتأخر من

¹ انظر: الدميني، مسفر بن غرم الله، مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين، ص24.

² انظر: السندي، عبد الرحمن بن علي، منهجية التأليف في السيرة النبوية، ص46 وما بعدها.

³ العكايلة، سلطان سند، نقد الحديث بالعرض على الوقائع التاريخية، ص45.

الدليلين المتعارضين. أما تأثير علم الحديث في علم التاريخ فواضح بالنظر في كتب التاريخ. وقد تأثر المؤرخون المتقدمون بمنهج المحدثين، حيث نقل الأخبار التاريخية بالسند. واعتماد المحدثين منهج الإسناد أدى إلى نشوء فرع من فروع علم التاريخ وهو علم الرجال وهم رواة الحديث، حيث ذكر فيه الأحوال السياسية والاجتماعية التي عاش فيها هؤلاء الرواة. وتناول المؤلف في المبحث الثالث من الكتاب عدة قواعد لعرض الحديث على الوقائع التاريخية، وذكر أمثلة على كل قاعدة من هذه القواعد. وختم كتابه بذكر الأحاديث من الكتب الحديثية التي تدل على أن المحدثين اعتمدوا مقياس العرض على الوقائع التاريخية لنقد المتن. إلا أن القواعد التي تكلم عنها المؤلف هي قواعد عرض الروايات على الحقائق التاريخية، ولم يتطرق إلى بيان قواعد إثبات تلك الحقائق التاريخية.

المطلب الثاني: فوائد عرض مرويات المغازي والسير على الحقائق التاريخية:

تكمن فوائد عرض مرويات المغازي والسير على الحقائق التاريخية في أنه يضمن سلامة هذه المرويات من الشذوذ والعلة. وهناك عدة فوائد من تطبيق هذا المقياس ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

الفائدة الأولى: الكشف عن كذب الوضعين:

إن الفائدة الأولى التي يمكن جلبها من خلال تطبيق هذا المقياس هي الكشف عن كذب الوضعين الذين حاولوا دس كذبهم في مرويات المغازي والسير. لذلك قال سفيان الثوري مبيناً أهمية التاريخ للكشف عن كذب الرواة: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ".¹ ووقوع التعارض بين رواية الكذابين والحقائق التاريخية يؤكد على وجود الكذب في رواياتهم. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

المثال الأول: صلاة النبي ﷺ في مسجد الكوفة ليلة الإسراء:

روى يحيى بن محمد التجيبي عن حرملة، عن عمه، عن ابن وهب، عن نافع، عن ابن عمر رضی الله عنهما رفعه: «رأيت ليلة أسري بي الكوفة ودخلت مسجدها وصليت فيه أربع ركعات». وقال الدارقطني: "هذا موضوع كذب".² وذلك لوجود الكذاب في إسناده وهو يحيى بن محمد أخو حرملة. قال فيه الدارقطني: "كان يضع الحديث على حرملة".³ وبين

¹ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، ج2، ص350.

² انظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، لسان الميزان، ج6، ص275، رقم الترجمة: 967.

³ المرجع السابق.

الدكتور خالد علال علامة وضع الرواية وهي كونها مخالفة للتاريخ الثابت والكوفة فتحها المسلمون بعد عهد النبي ﷺ ولم يكن في عهده مسجد فيها¹.

المثال الثاني: وثيقة إسقاط الجزية:

أظهر بعض اليهود في زمن الخطيب البغدادي أن النبي ﷺ أسقط الجزية عن يهود خيبر، وقدموا الوثيقة لإثبات ذلك، وفيها شهادة سعد بن معاذ ومعاوية بن أبي سفيان.² وقد حكم ابن القيم والذهبي والمناوي على هذه الوثيقة بالبطلان والتزوير مستدلين بعدة الحقائق التاريخية، منها:

- (1) إن سعد بن معاذ توفي قبل خيبر قطعاً.³ بل جزم المؤرخون أنه مات يوم بني قريظة قبل خيبر بستين⁴.
- (2) لم تنزل مشروعية الجزية إلا بعد غزوة تبوك بثلاثة أعوام. وهذا يدل على أن الجزية لم تكن معروفة في غزوة خيبر.⁵
- (3) شهود معاوية على هذه الوثيقة مع أنه أسلم عام الفتح وغزوة خيبر حدثت قبله.⁶
- (4) إن إسقاط النبي ﷺ السخر⁷ والكلف⁸ عنهم محال؛ لأنهما لم يكونا مشروعين في زمن النبي ﷺ.⁹

الفائدة الثانية: الكشف عن الوهم:

والفائدة الأخرى التي نكسبها من تطبيق هذا المقياس أننا نقدر على التعرف على أوهم الرواة في الروايات. وعملية الوقوف على الوهم ليست بسهولة خصوصاً إذا كان راويها ثقة. فمخالفة الرواية للحقائق التاريخية تشير إلى وقوع الوهم فيها. والمثال على ذلك ما قال ابن سعد: "أخبرنا قبيصة بن عقبة أبو عامر السوائي، أخبرنا سفيان بن سعيد الثوري عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال: لما فتح رسول الله ﷺ مكة، أتى جذم قبر

¹ علال، خالد كبير، مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي، ص4.

² انظر: المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير، ج1، ص101.

³ انظر: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، زاد المعاد، ج3، ص137.

⁴ انظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قاتماز، سير أعلام النبلاء، ج18، ص280؛

والصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، الوافي بالوفيات، ج1، ص55.

⁵ انظر: ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، ج3، ص138.

⁶ انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص280؛ والمناوي، فيض القدير، ج1، ص101.

⁷ السخر جمع السخرة ما تسخرت من دابة أو خادم بلا ثمن. انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور المصري، لسان

العرب، ج4، ص352.

⁸ الكلف جمع الكلفة وهي ما يتحملة المرء في نائبة أو حق. والكلف والسخر من أكل أموال الناس بالباطل. انظر: ابن

منظور، لسان العرب، ج9، ص307.

⁹ انظر: ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، ج3، ص138.

فجلس إليه، وجلس الناس حوله، فجعل كهيئة المخاطب، ثم قام وهو يبكي، فاستقبله عمر، وكان من أجرأ الناس عليه، فقال: "بأبي أنت وأمي يا رسول الله! ما الذي أبكاك؟"، فقال: «هذا قبر أُمِّي سألت ربي الزيارة فأذن لي، وسألته الاستغفار فلم يأذن لي، فذكرتها فرقت فبكيت»، فلم ير يوماً كان أكثر باكياً من يومئذ.¹ انتقد ابن سعد هذه الرواية وحكم عليها بالوهم لمخالفتها لما أجمع عليه أئمة المغازي والسير وهو كون أم النبي ﷺ مدفونة بالأبواء لا بمكة. قال ابن سعد: "وهذا غلط وليس قبرها بمكة وقبرها بالأبواء".² ولم يحدد ابن سعد مصدر الوهم، والغالب على ظني أن الذي وهم في هذه الرواية هو قبضة بن عقبة؛ وذلك لأنه ضعيف إذا روى عن سفیان الثوري لكونه سمع منه وهو صغير فلم يضبط حديثه.³

المطلب الثالث: قواعد إثبات الحقائق التاريخية:

ومما ينبغي التنويه عليه هنا أن التاريخ لا يصلح مقياساً لنقد روايات المغازي والسير إلا إذا كان معدوداً من الحقائق التاريخية عند العلماء. فيكون التاريخ حينئذ حقيقة قطعية أقوى من أخبار الآحاد في التاريخ. وإذا تعارض القطعي مع الظني ينبغي تقديم القطعي عليه. وهناك عدة قواعد طبقها المحدثون لإثبات الحقائق التاريخية، وفيما يلي بيانها:

القاعدة الأولى: استدعاء ما أجمع عليه المؤرخون:

إن القاعدة الأولى الذي اتبعه المحدثون لإثبات الحقائق التاريخية في مؤلفاتهم استدعاء ما أجمع عليه المؤرخون. وإذا جاء خبر في المغازي والسير بشيء يخالف ما أجمع عليه المؤرخون حكموا عليه بالضعف والشذوذ. ومن الأمثلة التي توضّح ذلك:

المثال الأول: حديث إخبار النبي ﷺ أسماء المنافقين لحذيفة وعمار:

روى ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير رضي الله عنهما، قال: "ورجع رسول الله ﷺ قافلاً من تبوك إلى المدينة، حتى إذا كان ببعض الطريق مكر برسول الله ﷺ ناس من أصحابه، فتأمروا عليه أن يطرحوه في عقبة في الطريق، فلما بلغوا العقبة أرادوا أن يسلكوها معه، فلما غشبهم رسول الله ﷺ أخبر خبرهم، فقال: «من شاء منكم أن يأخذ بطن الوادي فإنه أوسع لكم»، وأخذ النبي ﷺ العقبة، وأخذ الناس بطن الوادي إلا النفر الذين مكروا برسول الله ﷺ لما سمعوا بذلك استعدوا وتلثموا، وقد هموا بأمر عظيم، وأمر رسول الله ﷺ حذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر، فمشيا معه مشياً، وأمر عماراً أن يأخذ

¹ أخرجه ابن سعد، ج 1، ص 117.

² ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج 1، ص 117.

³ انظر: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، المرح والتعديل، ج 7، ص 126، رقم الترجمة: 722؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج 27، ص 63، رقم الترجمة: 631.

بزمام الناقة، وأمر حذيفة أن يسوقها، فبينما هم يسيرون إذ سمعوا بالقوم من ورائهم قد غشوه، فغضب رسول الله ﷺ، وأمر حذيفة أن يردهم، وأبصر حذيفة غضب رسول الله ﷺ، فرجع ومعه محجن، فاستقبل وجوه راحلهم، فضربها ضرباً بالمحجن، وأبصر القوم وهم مثلثمون، لا يشعر إنما ذلك فعل المسافر، فرعبهم الله ﷻ حين أبصروا حذيفة، وظنوا أن مكرهم قد ظهر عليه، فأسرعوا حتى خالطوا الناس، وأقبل حذيفة حتى أدرك رسول الله ﷺ، فلما أدركه، قال: «اضرب الراحلة يا حذيفة! وامش أنت يا عمار»، فأسرعوا حتى استوى بأعلاها فخرجوا من العقبة ينتظرون الناس، فقال النبي ﷺ لحذيفة: «هل عرفت يا حذيفة من هؤلاء الرهط أو الركب أو أحدا منهم؟» قال حذيفة: عرفت راحلة فلان وفلان، وقال: كانت ظلمة الليل، وغشيتهم وهم مثلثمون، فقال ﷺ: «هل علمت ما كان شأن الركب وما أرادوا؟»، قالوا: لا والله يا رسول الله! قال: «فإنهم مكروا ليسيروا معي حتى إذا أظلمت في العقبة طرحوني منها»، قالوا: أفلا تأمر بهم يا رسول الله إذا جاءك الناس فتضرب أعناقهم؟، قال: «أكره أن يتحدث الناس ويقولوا: إن محمداً قد وضع يده في أصحابه». فسامهم لهما، وقال: «اكتماهم».¹

لاحظ ابن القيم وقوع الوهم في هذه الرواية حيث أثبتت أن النبي ﷺ أخبر حذيفة وعماراً أسماء المنافقين في غزوة تبوك. فخالفت هذه الرواية الحقيقة التاريخية المعروفة وهي انفراد حذيفة بن اليمان بمعرفة أسماء المنافقين. ولذلك سمي حذيفة بصاحب السر الذي لا يعلمه غيره.² ومما يدل على وقوع الوهم في الرواية ما يلي:

(1) عن أبي نضرة عن قيس قال: قلت لعمار: أرأيتم صنعكم هذا الذي صنعتم في أمر علي رأياً رأيتموه أو شيئاً عهدته إليكم رسول الله ﷺ؟، فقال: ما عهد إلينا رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهده إلى الناس كافة ولكن حذيفة أخبرني عن النبي ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «في أصحابي اثنا عشر منافقاً، فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط، ثمانية منهم تكفيكهم الدبيلة».³ وسياق هذا الحديث يدل على أن النبي ﷺ أعلم حذيفة بأسماء المنافقين، فأخبر حذيفة عماراً أن عددهم اثنا عشر.

¹ أخرجه البيهقي في الدلائل، ج5، ص257.

² ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، ج3، ص479.

³ أخرجه مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب 13، ج4، ص2143، رقم الحديث: 2779؛ وأحمد، ج4، ص319، رقم الحديث: 18905؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب المرتد، باب ما يحرم به الدم من الإسلام زنديقاً كان أو غيره، ج8، ص198، رقم الحديث: 16613.

(2) روى ابن إسحاق هذه القصة وذكر أن النبي ﷺ أعلم بأسماء المنافقين حذيفة وحده¹.

(3) عن إبراهيم النخعي قال: ذهب علقمة إلى الشام، فلما دخل المسجد قال: "اللهم يسر لي جليساً صالحاً"، فجلس إلى أبي الدرداء فقال له أبو الدرداء: "من أنت؟"، قال: "من أهل الكوفة"، قال: أليس فيكم أو منكم صاحب السر الذي لا يعلمه غيره يعني حذيفة؟، قال: قلت: "بلى"، قال: "أليس فيكم أو منكم الذي أجاره الله على لسان نبيه ﷺ؟ يعني من الشيطان، يعني عماراً"، قلت: "بلى" قال: "أليس فيكم أو منكم صاحب السواك أو السرار؟"، قال: "بلى"..."² وهذه الرواية أيضاً تدل على أن حذيفة انفرد بمعرفة أسماء المنافقين يسمى بصاحب السر.

المثال الثاني: ذكر عبد الله بن أبي في غزوة تبوك:

روى ابن إسحاق قصة النبي ﷺ وحذيفة بتبوك بدون إسناد، وفيه قول النبي ﷺ لحذيفة: «إن الله قد أخبرني بأسمائهم وأسماء آبائهم، وسأخبرك بهم إن شاء الله غداً عند وجه الصبح»، فانطلق حتى إذا أصبحت فأجمعهم، فلما أصبح قال: «ادع عبد الله بن أبي وسعد بن أبي سرح وأبا خاطر الأعرابي، وعامراً، وأبا عامر، والجلال بن سويد بن الصامت»...³

عدّ البيهقي وابن القيم ذكر عبد الله بن أبي في هذه القصة وهما من ابن إسحاق لكون عبد الله بن أبي ممن يتخلفون عن غزوة تبوك فلم يشاهدها. فيكون ذكر عبد الله بن أبي في هذه القصة يخالف الحقائق التاريخية. قال البيهقي مشيراً إلى علة هذه الرواية: "أظنه ابن سعد بن أبي سرح وفي الأصل عبد الله بن أبي وسعد بن أبي سرح، إلا أن ابن إسحاق ذكر قبل هذا أن ابن أبي تخلف في غزوة تبوك، ولا أدري كيف هذا"⁴.

المثال الثالث: ذكر بلال في حادثة بحيرى الراهب:

¹ انظر: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، دلائل النبوة، ج5، ص258؛ وابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، البداية والنهاية، ج5، ص19.

² أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب مناقب عمار وحذيفة رضي الله عنهما، ج3، ص1368، رقم الحديث: 3533

³ أخرجه البيهقي في الدلائل، ج5، ص258

⁴ البيهقي، دلائل النبوة، ج5، ص258

روى عبد الرحمن بن غزوان عن يونس بن أبي إسحق عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبي موسى قصة النبي ﷺ مع بحيرى الراهب قبل البعثة، وفيها لفظ: "فلم يزل يناشده حتى رد أبو طالب، وبعث معه أبو بكر بلالاً وزوده الراهب من الكعك والزيت"¹.

إن لفظ بلال في هذه القصة وهم؛ لأن بلالاً لم يكن موجوداً عند وقوع القصة حتى وإن كان موجوداً لم يكن مع أبي بكر. وهذا مما أجمع عليه أئمة المغازي². وذهب عدد من المحدثين إلى نقد هذه القصة خلافاً للحاكم والحلي³. والنقاد الذين حكموا على الرواية بالوهم وإن كانوا متفقين على وجود الوهم فيها، إلا أنهم اختلفوا في الحكم على أصل القصة. فهم في ذلك على رأيين:

الرأي الأول: ذهب أصحاب هذا القول إلى أن القصة غير ثابتة أصلاً. وهذا قول الذهبي وابن كثير والمقرئزي⁴ وحجتهم في رد الرواية كلياً كون الرواية من مناكير عبد الرحمن بن غزوان ومخالفتها للتاريخ الثابت والعقل.

الرأي الثاني: أما أصحاب هذا القول فإنهم ذهبوا إلى أن أصل القصة ثابتة. والوهم وقع في لفظة "بلال" فقط. وهذا رأي جمهور العلماء أمثال ابن حجر العسقلاني والسيوطي والديار البكري، وهو اختيار ابن القيم⁵. فإنهم يرون أن عبد الرحمن بن غزوان ثقة. فيرى ابن حجر أن لفظ بلال مدرج من الراوي، فيدرجه في الرواية لا يوجب ردها كلياً⁶. وأما ابن القيم فإنه يرى وقوع التصحيف في الرواية بدليل أن البزار رواه، وفيه ذكر رجل بدلاً من بلال⁷.

¹ أخرجه الترمذي، كتاب المناقب، باب ما جاء في بدء نبوة النبي ﷺ، ج 5، ص 590، رقم الحديث: 360؛ والأصبهاني في الدلائل، ص 45، رقم الحديث: 11؛ والبيهقي في الدلائل، ج 2، ص 25. وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه".

² انظر: ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، ج 1، ص 75.

³ انظر: الحاكم، المستدرک، ج 2، ص 672، رقم الحديث: 4229. ومال البرهان الحلبي أيضاً إلى تصحيح الحديث حيث قال: إن وجود بلال في القصة غير مستحيل. وربما سافر مع هذا العير بأمر سيده أمية بن خلف. انظر: البرهان الحلبي، علي بن برهان الدين، السيرة الحلبية، ج 1، ص 176.

⁴ انظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قاتماز، تاريخ الإسلام، ج 1، ص 504؛ وابن كثير، البداية والنهاية، ج 2، ص 285؛ والمقرئزي، أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني العبيدي، إمتاع الأسماع، ج 8، ص 178.

⁵ انظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة، ج 1، ص 353، رقم الترجمة: 796؛ والسيوطي، الخصائص الكبرى، ص 141؛ والديار البكري، حسين بن محمد بن الحسن، تاريخ الخميس، ج 1، ص 259.

⁶ انظر: ابن حجر، الإصابة، ج 1، ص 353، رقم الترجمة: 796.

⁷ انظر: ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، ج 1، ص 75.

إن القول بوقوع التصحيف بعيد؛ لأن لفظ "بلال" لا يشبه لفظ رجل مما يجعل احتمال وقوع التصحيف صعباً.¹ يرى بعض الباحثين أن أصل القصة ثابت لتعدد طرقها.² إلا أن هذه الطرق كلها مرسله³ ومعضلة⁴ فلم تقبل لإثبات المعجزات مثل ظل الغمامة على النبي ﷺ وتحصير أغصان الشجر عليه.⁵ فلو كانت هذه القصة ثابتة لتذاكرتها قريش ولاشتهرت عندهم.

المثال الرابع: حديث زواج النبي ﷺ بأم حبيبة:

روى عكرمة عن أبي زميل، عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: "كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي ﷺ: "يا نبي الله، ثلاث أعطينهن"، قال: «نعم»، قال: "عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها"، قال: «نعم»، قال: "ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك"، قال: «نعم»، قال: "وتؤمري حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين"، قال: «نعم». قال أبو زميل: "ولولا أنه طلب ذلك من النبي ﷺ ما أعطاه ذلك؛ لأنه لم يكن يستل شيئاً إلا قال: نعم".⁶

انتقد بعض المحدثين أمثال البيهقي وابن الجوزي وابن القيم هذا الحديث؛ لأنه يخالف ما أجمع عليه العلماء من أن النبي ﷺ تزوج أم حبيبة - رضي الله عنها - قبل فتح مكة وهو قبل إسلام أبي سفيان بزمن.⁷ وعقب البيهقي على الحديث قائلاً: "وهذا

¹ أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط8، 2009م) ج1، ص109.

² أكرم العمري، السيرة النبوية الصحيحة، ج1، ص109-110.

³ أخرجها ابن سعد بلفظ آخر من طريق أبي مجلز. وذكر الذهبي أن الزهري أيضاً رواها مرسله. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، ص96؛ والذهبي، تاريخ الإسلام، ج1، ص505.

⁴ أخرجها ابن سعد لفظ آخر من طريق داود بن الحصين ورواها ابن إسحاق عن عبد الله بن بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. انظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والرسول والملوك، ج1، ص519؛ وابن سعد، الطبقات الكبرى، ج1، ص97.

⁵ قال ابن كثير: "أن الغمامة لم تذكر في حديث أصح من هذا". ابن كثير، البداية والنهاية، ج2، ص285.

⁶ أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب، ج4، ص1945، رقم الحديث: 2501؛ والطبراني في المعجم الكبير، ج12، ص199، رقم الحديث: 12885-12886؛ وابن حبان، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم بذكر أسمائهم رضوان الله عليهم أجمعين، باب ذكر أبي سفيان، ج16، ص189، رقم الحديث: 7209؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب لا يكون الكافر ولياً لمسلمة، ج7، ص140، رقم الحديث: 13578.

⁷ انظر: ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، ج1، ص102. وانظر: أيضاً البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، السنن الكبرى، ج7، ص140، رقم الحديث: 13578؛ وابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي، كشف المشكل، ج2، ص463.

الحديث في قصة أم حبيبة - رضي الله عنها - قد أجمع أهل المغازي على خلافه، فإنهم لم يختلفوا في أن تزويج أم حبيبة - رضي الله عنها - كان قبل رجوع جعفر بن أبي طالب وأصحابه من أرض الحبشة، وإنما رجعوا زمن خيبر فتزويج أم حبيبة كان قبله، وإسلام أبي سفيان بن حرب كان زمن الفتح...".¹

آراء العلماء في الحكم على الحديث:

قد اختلفت أنظار العلماء في هذا الحديث على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يرى أصحاب هذا الحديث صحيح، وتأولوا الحديث على المعنى الذي لا

يخالف التاريخ. إلا أنهم اختلفوا في تأويله:

(1) وذهب ابن الصلاح إلى احتمال أن أبا سفيان سأل النبي ﷺ تجديد

العقد تطيباً لقلبه، أو يرى أن إسلامه يقتضي تجديد العقد.² ومال

ابن حجر إلى التأويل الثاني.³

وأجيب عن هذا التأويل بأن ليس في الحديث ما يدل على أن النبي

ﷺ قال له، إنه يحتاج إلى تجديد العقد.⁴

(2) وذهب البيهقي إلى أن المسألة الأولى سألها أبو سفيان وهو كافر.

والمسألة الثانية والثالثة سألها بعد إسلامه. فذكر الراوي كل هذه

المسائل في حديث واحد.⁵

القول الثاني: بالغ ابن حزم حتى عدّه موضوعاً وضعه عكرمة.⁶

وأجيب بأن اتهام عكرمة بوضع هذا الحديث لا دليل عليه. ولم يوجد من

العلماء من ينسب عكرمة إلى الوضع.⁷

القول الثالث: ذهب بعض العلماء إلى أن لفظة "أم حبيبة" في الحديث وهمٌّ من الراوي.

وهذا رأي ابن الأثير وابن الجوزي، وهو اختيار ابن القيم وابن كثير⁸، ومال

¹ البيهقي، السنن الكبرى، ج7، ص140، رقم الحديث: 13578.

² انظر: النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، ج16، ص63-64.

³ انظر: ابن حجر، الإصابة، ج7، ص653، رقم الترجمة: 11185.

⁴ انظر: النووي، شرح صحيح مسلم، ج16، ص63-64.

⁵ انظر: البيهقي، السنن الكبرى، ج7، ص140، رقم الحديث: 13578.

⁶ انظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، المحلى، ج1، ص278.

⁷ انظر: النووي، شرح صحيح مسلم، ج16، ص63.

⁸ انظر: ابن سيد الناس، أبو الفتح محمد بن محمد بن أحمد اليعمرى، عيون الأثر، ج2، ص374؛ ابن الجوزي،

كشف المشكل، ج2، ص463؛ وابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، أسد الغابة، ج6،

ص116، رقم الترجمة: 6924؛ وابن كثير، السيرة النبوية، ج3، ص277.

ابن القيم إلى احتمال أن الراوي أراد أن يذكر عزة أخت أم حبيبة فوهم فيه. قال ابن القيم: "وهذا الجواب حسن لو لا قوله في الحديث: "فأعطاه رسول الله ﷺ ما سأل"، فيقال حينئذ: هذه اللفظة وهم من الراوي، فإنه أعطاه بعض ما سأل، فقال الراوي: أعطاه ما سأل أو أطلقها اتكالياً على فهم المخاطب أنه أعطاه ما يجوز إعطاؤه مما سأل، والله أعلم".¹

وأولى الأقوال: أن لفظه أم حبيبة وهم من الراوي. فإنه أراد أن يذكر عزة أخت أم حبيبة فوق في الوهم. أما استجابة النبي ﷺ لسؤال أبي سفيان بـ"نعم" مع أن الجمع بين الأختين لا يجوز فلا يعني تقريراً منه، وإنما التنبيه على أنه يسمع كلام أبي سفيان. فيكون هذا من باب الاستماع والمؤانسة سيما هو حديث عهد بالإسلام.²

القاعدة الثانية: الاستدلال بسكوت أئمة المغازي والسير:

وهذا أيضاً يعد من القواعد التي استخدمها المحدثون لإثبات الحقائق التاريخية. وعلى هذا الأساس فلم يقبل المحدثون خيراً إذا جاء بشيء لم ينقله أئمة المغازي والسير المتقدمون. فيكون سكوت كل المؤرخين عن نقل حادثة معينة وروايتها مع توفر الدواعي على نقلها قرينة قوية تدل على أنها لم تثبت تاريخياً، كما توضّح ذلك الأمثلة الآتية:

المثال الأول: حديث سؤال أبي سفيان من النبي ﷺ تأميره في الغزو:

انتقد ابن القيم حديث أبي سفيان الذي سأل النبي ﷺ أن يؤمره حتى يقاتل الكفار فأجازه النبي ﷺ. فقال ابن القيم ناقداً لهذا الحديث: "وأيضاً ففي هذا الحديث أنه قال له: "وتؤمري حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين"، قال: «نعم». ولا يعرف أن النبي ﷺ أمر أبا سفيان ألبتة".³

فجعل ابن القيم عدم نقل أئمة المغازي والسير قصة تأمير أبي سفيان في غزو الكفار قرينة تدل على وقوع الوهم في الحديث.

المثال الثاني: ذكر الزهري هلال بن أمية ومرارة بن الربيع ممن شهد بدرًا:

وهم ابن القيم الزهري حين ذكر في روايته عن كعب بن مالك أن هلال بن أمية الواقفي ومرارة بن الربيع العامري من الذين شهدوا بدرًا. وحجته في رد ما ذكره الزهري أن المؤرخين المتقدمين لم يذكروهما ممن شارك في غزوة بدر. فقال ابن القيم: "وقوله (أي كعب): "فذكروا لي رجلين صالحين قد شهدا بدرًا لي فيهما أسوة" هذا الموضع مما عد من أوهام الزهري، فإنه لا يحفظ عن أحد من أهل المغازي والسير البتة ذكر هذين الرجلين في أهل بدر، لا

¹ ابن القيم، زاد المعاد، ج 1، ص 138.

² انظر: العكايلة، سلطان سند، نقد الحديث، ص 127.

³ ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، ج 1، ص 107.

ابن إسحاق، ولا موسى بن عقبة، ولا الأموي، ولا الواقدين ولا أحد ممن عد أهل بدر...¹.

بيد أن ابن القيم ليس أول من وهّم الزهري في هذه الرواية. وقد نحى ابن الجوزي هذا المنحى قبله، حيث وهّم الزهري في عددهم ممن شهد بدرًا لأجل سكوت أئمة المغازي والسير. فقال ابن الجوزي: "وقوله (أي كعب): «رجلين شهدا بدرًا» وهم من الزهري، فإنهما لم يشهدا بدرًا»².

المثال الثالث: ذكر سعد بن عباد من شارك بدرًا:

أخرج الإمام مسلم عن أنس أن رسول الله ﷺ شاور حين بلغه إقبال أبي سفيان، قال: فتكلم أبو بكر فأعرض عنه، ثم تكلم عمر فأعرض عنه، فقام سعد بن عباد، فقال: "إيانا تريد يا رسول الله!، والذي نفسي بيده، لو أمرتنا أن نخيضها البحر لأخضناها، ولو أمرتنا أن نضرب أكبادها إلى برك الغماد لفعلنا"، قال: فندب رسول الله ﷺ الناس فانطلقوا حتى نزلوا بدرًا...³ انتقد ابن سعد وابن سيد الناس وابن كثير هذه الرواية لكون سعد بن عباد لم يشارك في غزوة بدر بدليل عدم ذكر اسمه ممن شارك بدرًا من قبل أئمة المغازي والسير.⁴ قال ابن سعد: "ضرب له بسهمه وأجره وليس ذلك بمجمع عليه ولا ثبت، ولم يذكره أحد ممن يروي المغازي في تسمية من شهد بدرًا"⁵.

حاول ابن حجر الجمع بين هذه الرواية وما هو ثابت عند أئمة المغازي قائلاً: "ويمكن الجمع بأن النبي ﷺ استشارهم في غزوة بدر مرتين: الأولى وهو بالمدينة أول ما بلغه خبر العير مع أبي سفيان، وذلك بين في رواية مسلم ولفظه: (أن النبي ﷺ شاور حين بلغه إقبال أبي سفيان)، والثانية كانت بعد أن خرج كما في حديث الباب، ووقع عند الطبراني أن سعد بن عباد قال ذلك بالحديبية، وهذا أولى بالصواب"⁶.

ومن هذا المثال يتبين لنا جلياً أن هذه القاعدة راسخة في أذهان المحدثين عندما قاموا بنقد روايات المغازي والسير.

القاعدة الثالثة: النظر إلى استمرارية العمل بمقتضى الخبر زمن الخفاء الراشدين:

¹ ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، ج3، ص505.

² ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، المنتظم في تاريخ والملوك والأمم، ج3، ص371.

³ أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة بدر، ج5، ص170، رقم الحديث: 4721.

⁴ انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص614؛ وابن سيد الناس، عيون الأثر، ج1، ص328؛ وابن كثير، البداية والنهاية، ج3، ص319.

⁵ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج3، ص614.

⁶ ابن حجر، فتح الباري، ج7، ص288.

هذه القاعدة أيضاً استخدمها بعض العلماء لإثبات الحقائق التاريخية؛ وذلك لأن زمن النبي ﷺ زمن التشريع، وإذا كان الخبر ثابتاً تاريخياً لكان العمل بمقتضاه مستمراً حتى في زمن الخلفاء الراشدين. ولكن هذه القاعدة مخصوصة بالخبر المتعلق بالأحكام الشرعية. وقد أشار ابن القيم إلى هذا المقياس فيقول: "الأحاديث إذا اختلفت عن النبي ﷺ، فإنه ينظر إلى ما عمل به أصحابه من بعده، وقد تقدم ذكر عمل الخلفاء الراشدين، وأهلبيهم، وغيرهم من الصحابة بالمرارعة"¹. ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: رواية تركة النبي ﷺ:

انتقد ابن تيمية الرواية المنسوبة إلى فاطمة أمها قالت: "يا ابن أبي قحافة! أترث أبك ولا أترث أبي؟"². ويكون انتقاد ابن تيمية لهذه الرواية من ناحية السند والمتن معاً. أما السند فهو غير ثابت عن فاطمة. وأما المتن فغير صحيح أيضاً؛ لأن ورثة النبي ﷺ ومنهم أزواجه لم يطلبوا ميراثهم منذ عهد الخلفاء الراشدين. واستمرار عدم طلبهم في عهد الخلفاء الراشدين دليل على أن النبي ﷺ لم يورث³.

المثال الثاني: صلاة النبي ﷺ على بعض الشهداء:

رد ابن القيم الرواية التي أثبتت أن النبي ﷺ صلى على شهداء أحد حيث قال: "أن شهيد المعركة لا يصلّي عليه؛ لأن رسول الله ﷺ لم يصلّ على شهداء أحد، ولم يعرف عنه أنه صلى على أحد ممن استشهد معه في معازيه، وكذلك خلفاؤه الراشدون، ونوابهم من بعدهم"⁴.

وواضح من خلال النظر في هذا القول أن ابن القيم جعل عمل الخلفاء الراشدين مقياساً لنقد بعض الأخبار التاريخية. والذي يبدو لي أن ابن القيم قد غير رأيه، لأنه كان يرى أن الخليفة مخير بين الصلاة على الشهداء وتركها لورود الآثار في هذا الباب، كما ذكره في كتابه "تهذيب السنن"⁵. وقد ألف ابن القيم كتابه "زاد المعاد" بعد تأليف هذا الكتاب بدليل أنه عزا بعض المسائل في "زاد المعاد" إلى تهذيب السنن. وهذا يشير إلى تأخر تأليف "زاد المعاد".

¹ ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، الحاشية على سنن أبي داود، ج9، ص186.

² ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، منهاج السنة النبوية، ج4، ص194 وما بعدها.

³ المرجع السابق.

⁴ ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، ج3، ص195.

⁵ انظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تهذيب السنن، ج8، ص284. انظر: ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، ج1، ص148.

الخاتمة:

وفي هذا الختام أود أن أبدي النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث. ويمكن إجمالها على النحو التالي:

- (1) إن من الفوائد التي يمكن إدراكها من تطبيق هذا المقياس على مرويات المغازي والسير هي ضمان سلامتها من الكذب والوهم.
 - (2) وهناك عدة قواعد طبقها المحدثون لإثبات الحقائق التاريخية في السيرة النبوية، وهي استدعاء ما أجمع عليه أئمة المغازي والسير والاستدلال بسكوهم، والنظر إلى استمرارية العمل بمقتضى الرواية زمن الخلفاء الراشدين.
- وأرجو أني قد قدمت شيئاً نافعاً للقارئ من خلال هذا البحث، وأمل أن يكون جهدي المبذول في إعدادة في ميزان حسناتي يوم القيامة. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

- (1) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري. أسد الغابة. بيروت: دار الفكر. د.ط. 1409هـ/1989م.
- (2) الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد. دلائل النبوة. تحقيق محمد رواس قلعه جي وعبد البر عباس. بيروت: دار النفائس. ط.2. 1406هـ/1986م.
- (3) أكرم ضياء العمري. السيرة النبوية الصحيحة. الرياض: مكتبة العبيكان. ط.8. 2009م.
- (4) البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي. الجامع الصحيح المختصر. تحقيق د. مصطفى ديب البغا. بيروت: دار ابن كثير. ط.3. 1407هـ/1987م.
- (5) البرهان الحلبي، علي بن برهان الدين. السيرة الحلبية. بيروت: دار المعرفة. د.ط. 1400هـ.
- (6) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني. السنن الكبرى. تحقيق محمد عبد القادر عطا. مكة المكرمة: مكتبة دار الباز. د.ط. 1994م.
- (7) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني. دلائل النبوة. تحقيق عبد المعطي قلعجي. بيروت: دار الكتب العلمية. ط.1. 1988م.
- (8) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. الجامع. تحقيق أحمد شاكر. بيروت: دار إحياء التراث العربي. د.ط. د.ت.
- (9) ابن تيمية. أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحارني. منهاج السنة النبوية. تحقيق محمد رشاد سالم. مصر: مؤسسة قرطبة. ط.1. 1406هـ.
- (10) ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي. كشف المشكل. تحقيق علي حسين البواب. الرياض: دار الوطن. د.ط. د.ت.
- (11) ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي. المنتظم في تاريخ والملوك والأمم. تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. ط.1. 1412هـ/1992م.
- (12) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي. الجرح والتعديل. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط.1. 1952م.

- (13) الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري. **المستدرک علی الصحیحین**. تحقیق مصطفی عبد القادر عطا. بیروت: دار الکتب العلمیة. 1411هـ/1990م.
- (14) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. **الإصابة في تمييز الصحابة**. تحقیق علي محمد البجاوي. بیروت: دار الجیل. ط1. 1412هـ.
- (15) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. **لسان المیزان**. تحقیق دائرة المعارف النظامیة بالهند. بیروت: مؤسسة الأعلمی. ط3. 1986م.
- (16) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. **تَهذیب التهذیب**. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامیة. ط1. 1326هـ.
- (17) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد. **المحلی**. بیروت: دار الفكر. د.ط. د.ت.
- (18) الدميني، مسفر عزم. **مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين**. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد. د.ط. د.ت.
- (19) الديار البكري، حسين بن محمد بن الحسن. **تاريخ الخميس**. بیروت: دار صادر. د.ط. د.ت.
- (20) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قاتماز. **تاريخ الإسلام**. تحقیق بشار عواد معروف. بیروت: دار الغرب الإسلامی. ط1. 2003م.
- (21) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قاتماز. **سير أعلام النبلاء**. تحقیق مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرنؤوط. بیروت: مؤسسة الرسالة. 1985م.
- (22) السندي، عبد الرحمن بن علي. **منهجية التأليف في السيرة النبوية**. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد. د.ط. د.ت.
- (23) ابن سيد الناس، أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن أحمد اليعمري. **عيون الأثر**. تحقیق إبراهيم محمد رمضان. بیروت: دار القلم. ط1. 1993م.
- (24) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. **تدريب الراوي**. تحقیق عبد الوهاب عبد اللطيف. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة. د.ط. د.ت.
- (25) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. **الخصائص الكبرى**. بیروت: دار الکتب العلمیة. د.ط. 1985م.
- (26) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله. **الوافي بالوفيات**. تحقیق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى. بیروت: دار إحياء التراث. 1420هـ/2000م.
- (27) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب. **المعجم الكبير**. تحقیق حمدي بن عبد المجيد السلفي. الموصل: مكتبة العلوم والحكم. ط2. 1404هـ/1983م.
- (28) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري. **تاريخ الأمم والرسل والملوك**. بیروت: دار الکتب العلمیة. ط1. 1407هـ.
- (29) العكايلة، سلطان سند. **نقد الحديث بالعرض على الوقائع التاريخية**. عمان: دار الفتح. ط1. 2002م.
- (30) علال، خالد كبير. **مدرسة الكذايين في رواية التاريخ الإسلامی**. الجزائر: دار البلاغ. ط1. 1424هـ/2003م.
- (31) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الدمشقي. **تهذيب السنن**. بیروت: دار الکتب العلمیة. ط1. 1415هـ.

- (32) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الدمشقي. *الحاشية على سنن أبي داود*. بيروت: دار الكتب العلمية. ط2. 1415هـ.
- (33) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الدمشقي. *زاد المعاد*. تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط1. 1986م.
- (34) ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي. *البداية والنهاية*. بيروت: مكتبة المعارف. د.ط. د.ت.
- (35) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. *الجامع الصحيح*. بيروت: دار الجيل ودار الأفاق الجديدة. د.ط. د.ت.
- (36) المقرئ، أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني العبيدي. *إمتاع الأسماع*. تحقيق محمد عبد الحميد النميسي. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. 1999م.
- (37) المناوي، عبد الرؤوف المناوي. *فيض القدير*. مصر: المكتبة التجارية الكبرى. ط1. 1356هـ.
- (38) ابن المنصور، محمد بن مكرم بن منظور المصري. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر. ط1. د.ت.
- (39) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. *شرح صحيح مسلم*. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط2. 1392م.



REFERENCES

- 'Ilāl, K. (2003). *Madrasah al-Kazabīn fi Riwayah al-Tārīkh al-Islāmī*. Algeria: Dār al-Balāgh.
- Al-'Akayilah, S. (2002). *Naqd al-Hadīth bi al-'Aradh 'ala al-Waqāi' al-Tārīkhīyah*. Oman: Dār al-Fath.
- Al-'Amrī, A. (2009). *Al-Sirah al-Nabawiyah al-Ṣahīhah*. Riyadh: Maktabah al-'Abikān.
- Al-Aṣbahānī, A. (1986). *Dalāil al-Nubuwwah*. Beirut: Dār al-Nafāis.
- Al-Baihaqī, A. (1994). *Al-Sunan al-Kubrā*. Mecca: Maktabah Dār al-Baz.
- Al-Baihaqī, A. (1998). *Dalāil al-Nubuwwah*. Beirut: Dār al-Kitāb al-'Ilmiyyah.
- Al-Bakrī, H. (n.d.). *Tārīkh al-Khamīs*. Beirut: Dār Ṣādir.
- Al-Bukhārī, M. (1987). *Al-Jāmi' al-Ṣahīh al-Mukhtaṣir*. Beirut: Dār Ibn Kathīr.
- Al-Daminī, M. (n.d.). *Marwiyat al-Sirah al-Nabawiyah baina Qawā'id al-Muhadithīn wa Riwayāt al-Akhbāriyin*. Medina: Mujma' al-Malik Fahd.
- Al-Hakam, M. (1990). *Al-Mustadrak 'ala al-Ṣahīhin*. Beirut: Dār al-Kitāb al-'Ilmiyyah.
- Al-Halbī, 'A. (1980). *Al-Sirah al-Halbiyyah*. Beirut: Dār al-Ma'rifah.
- Al-Jauziyah, M. (1986). *Zād al-Ma'ād*. Beirut: Muassasah al-Risālah.
- Al-Jauziyah, M. (1995). *Al-Hāshiyah 'ala Sunan Abi Dāud*. Beirut: Dār al-Kitāb al-'Ilmiyyah.
- Al-Jauziyah, M. (1995). *Tahzib al-Sunan*. Beirut: Dār al-Kitāb al-'Ilmiyyah.
- Al-Manawī, 'A. (1937). *Faydh al-Qadīr*. Egypt: Maktabah al-Tijariyyah al-Kubrā.
- Al-Maqriẓī, A. (1999). *Imtā' al-Asmā'*. Beirut: Dār al-Kitāb al-'Ilmiyyah.
- Al-Nawawī, A. (1972). *Sharh Ṣahīh Muslim*. Beirut: Dār Ihyā al-Turāth.
- Al-Qushairī, M. (n.d.). *Al-Jāmi' al-Ṣahīh*. Beirut: Dār al-Jayl.
- Al-Ṣafadi, Ṣ. (2000). *Al-Wāfi bi al-Wafiyāt*. Beirut: Dār Ihyā al-Turath.
- Al-Sanīdī, 'A. (n.d.). *Manhajiyah al-Ta'līf fi al-Sirah al-Nabawiyah*. Medina: Mujma' al-Malik Fahd.
- Al-Suyuti, J. (1985). *Al-Khaṣāiṣ al-Kubrā*. Beirut: Dār al-Kitāb al-'Ilmiyyah.
- Al-Suyuti, J. (n.d.). *Tadrīb al-Rāwī*. Riyadh: Maktabah Riyadh al-Hadithah.
- Al-Ṭabrānī, S. (1983). *Al-Mu'jam al-Kabīr*. Mosul: Maktabah al-'Ulūm wa al-Hikam.
- Al-Ṭabrī, A. (1987). *Tārīkh al-'Umam wa al-Rasl wa al-Malūk*. Beirut: Dār al-Kitāb al-'Ilmiyyah.

- Al-Tirmidhī, M. (n.d.). *Al-Jāmi'*. Beirut: Dār Ihya al-Turāth al-'Arabī.
- Al-Zahabī, S. (1985). *Sir A'lām al-Nubalā'*. Beirut: Muassasah al-Risālah.
- Al-Zahabī, S. (2003). *Tārīkh al-Islām*. Beirut: Dār Šādir.
- Ibn Abī Hātim, 'A. (1952). *Al-Jarh wa al-Ta'dīl*. Beirut: Dār Ihya al-Turāth al-'Arabī.
- Ibn al-Athīr, M. (1989). *Asad al-Ghābah*. Beirut: Dār al-Fikr.
- Ibn al-Jauzī, A. (1992). *Al-Muntaẓam fī Tārīkh wa al-Malūk wa al-Umām*. Beirut: Dār al-Kitāb al-'Ilmiyyah.
- Ibn al-Jauzī, A. (n.d.). *Kashf al-Mushkil*. Riyadh: Dār al-Waṭan.
- Ibn Manẓur, M. (n.d.). *Lisān al-'Arabi*. Beirut: Dar al-Sadīr.
- Ibn Hajar, A. (1908). *Tahzīb al-Tahzīb*. India: Da'irah al-Ma'ārif al-Nazāmiyyah.
- Ibn Hajar, A. (1986). *Lisān al-Mizān*. Beirut: Muassasah al-A'lamī.
- Ibn Hajar, A. (1992). *Al-Iṣābah fī Tamyiz al-Ṣahābah*. Beirut: Dār al-Jayl.
- Ibn Hazm, A. (n.d.). *Al-Mahala*. Beirut: Dār al-Fikr.
- Ibn Kathīr, I. (n.d.). *Al-Bidāyah wa al-Nihāyah*. Beirut: Maktabah al-Ma'ārif.
- Ibn Sayyid al-Nās, A. (1993). *'Uyūn al-Athār*. Beirut: Dār al-Qalm.
- Ibn Taimiyyah, A. (1986). *Manhaj al-Sunnah al-Nubuwwah*. Egypt: Muassasah Qurṭubah.